العرب
الإثنين 2019/09/30
السنة 42 العدد 11483

15 عاما على محاولة اغتيال مروان حمادة

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لم يكن يوم أول تشرين الأوّل – أكتوبر 2004 يوما عاديا. سيظلّ هذا اليوم يوما مفصليا ليس في تاريخ لبنان فحسب، بل في تاريخ سوريا أيضا. يومذاك، تعرّض النائب والوزير السابق مروان حمادة لمحاولة اغتيال عن طريق سيارة مفخّخة انفجرت بُعيْدَ مغادرته منزله.

نجا مروان من المحاولة بأعجوبة. كانت محاولة الاغتيال تلك مؤشرا خطيرا إلى ما تبيّن أن لبنان مقبل عليه.

كانت أيضا مؤشرا إلى وجود نظام سوري لا يتورّع عن اعتماد شعار "الأسد أو نحرق البلد". هذا عنوان كتاب الصحافي الأميركي، اللبناني الأصل سام داغر الذي صدر حديثا والذي يشرح بأدقّ التفاصيل المملّة طبيعة النظام السوري وكيفية تصرّفه من منطلق أنّ لا شيء يمكن أن يقف في طريقه، بما في ذلك مصير الشعب السوري ومستقبل سوريا كدولة مستقلّة في حدودها المعترف بها دوليا، متى يُطرح مستقبل النظام ووجوده على بساط البحث بشكل جدّي.

لا يزال لبنان يعاني إلى اليوم من نتائج محاولة اغتيال مروان حمادة التي من نتائجها الأولى، بعد مرور خمسة عشر عاما عليها، بلوغ مرحلة صارت فيها إيران الطرف المسيطر على لبنان. لم يعد في لبنان موقف واحد من القضايا العربية

قبل خمسة عشر عاما وفّرت محاولة اغتيال مروان حمادة دليلا على أن النظام السوري، الذي تحوّل في عهد بشّار الأسد إلى تابع لإيران، لن يتورّع في ارتكاب الجريمة تلو الأخرى من أجل البقاء في لبنان. لم يرد اللبنانيون تصديق الرسائل التي تضمنتها محاولة الاغتيال. كانت هذه الرسائل مرتبطة بشخص مروان حمادة وموقعه السياسي والعائلي.

إنّه قبل كلّ شيء وزير ونائب درزي رافق وليد جنبلاط منذ خلافته والده، كمال جنبلاط زعيما لدروز لبنان، مباشرة بعد اغتيال الأخير في آذار – مارس من العام 1977، بأمر مباشر من حافظ الأسد. تولّى تنفيذ الأمر الضابط العلوي إبراهيم حويجي.

إنّه ثانيا قريب من رفيق الحريري الذي كان يستمع إلى مروان حمادة ويعتبره من بين الأشخاص القليلين الذين لديهم عقل راجح وقدرة على مدّ الجسور في كلّ الاتجاهات.

إنّه ثالثا خال جبران تويني، الذي كان يشرف على جريدة "النهار"، المؤسسة الإعلامية اللبنانية التي امتلكت وزنا عربيا ولبنانيا ولعبت دورا في التجرؤ بشجاعة قلّ نظيرها، على نظام سوري كان يتعامل مع لبنان كمحافظة سوريّة لا أكثر ولا أقلّ. كانت لمروان حمادة الذي بدأ حياته صحافيا مكانة خاصة في "النهار" التي ضغط بشّار الأسد على رفيق الحريري في أواخر العام 2003 كي يتخلّص من الأسهم التي كان يمتلكها في الجريدة.

كانت هناك رسائل كثيرة أراد النظام السوري توجيهها من خلال محاولة الاغتيال تلك. لكن الرسالة الأهمّ كانت في كشف عمق العلاقة بين إيران ممثّلة بـ"حزب الله" من جهة، والنظام السوري من جهة أخرى. فما تبيّن بعيد المحاولة أن السيّارة التي استخدمت في العملية جرى تفخيخها في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل "حزب الله"، وليس في أيّ مكان آخر. لذلك ليس صدفة أن تكون المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ربطت بين محاولة اغتيال مروان حمادة واغتيال رفيق الحريري.

فهم رفيق الحريري الرسائل جيّدا. لكنّه رفض تصديق أن محاولة اغتيال مروان حمادة تعني بين ما تعنيه أن دوره آت. لم يصدّق أن النظام السوري الذي كان يعتقد أنّه نظام "عاقل" سيُقدم على مثل هذا العمل المجنون المتمثّل في توفير غطاء لاغتياله يوم الرابع عشر من شباط – فبراير 2005، أي بعد أربعة أشهر ونصف شهر من محاولة التخلّص من مروان حمادة.

بعد مروان حمادة، كرت سبحة الاغتيالات. كان يوم أوّل تشرين الأوّل – أكتوبر 2004 بمثابة بداية هبوب للعاصفة الجديدة على لبنان بعدما قرّر بشّار الأسد أنّه غير معنيّ بالقرار الرقم 1559 الذي صدر عن مجلس الأمن في الثاني من أيلول – سبتمبر. كانت موجة الاغتيالات، التي شملت لاحقا، رفيق الحريري وباسل فليحان ورفاقهما مع ما تلاها من جرائم، حلقة في سلسلة من التحولات السياسية المهمّة على الصعيد الإقليمي والسوري، وليس على صعيد لبنان وحده. كشفت تلك التطورات مدى وحشية النظام السوري ومدى غبائه في الوقت ذاته. ما بدأ بمحاولة اغتيال مروان حمادة واستُتبع باغتيال رفيق الحريري وباسل فليحان، ثمّ سمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني ووليد عيدو وأنطوان غانم ووسام عيد وبيار أمين الجميّل ووسام الحسن ومحمّد شطح وآخرين، لم يَحُلْ دون انفجار الوضع في الداخل السوري.

إذا كان من درس لم يتعلّمه النظام السوري، فهذا الدرس مرتبط بجهله لوجود أسلوب آخر غير أسلوب القمع وأقسى درجات الوحشية في التعاطي مع كلّ من يرفض الانصياع له ولرغباته. صارت هناك أدلة واضحة كلّ الوضوح لدى المحكمة الدولية على علاقة تربط محاولة اغتيال مروان حمادة وإلياس المرّ واغتيال جورج حاوي... بجريمة اغتيال رفيق الحريري. ليس بعيدا اليوم الذي ستتكشف فيه الظروف التي رافقت محاولة اغتيال الوزيرة مي شدياق وكلّ الجرائم الأخرى.

الأخطر من ذلك كلّه، أن النظام السوري ما زال يمعن في ممارسة الأسلوب ذاته رافضا التعلّم من التجارب التي مرّ فيها، بما في ذلك تجربة خروجه من لبنان وحلول إيران مكانه. لا استيعاب لدى النظام السوري لفكرة في غاية الوضوح. تتمثّل هذه الفكرة في أن القتل لا يمكن أن يقود سوى إلى مزيد من القتل. ما بدأ بمحاولة اغتيال في لبنان، قبل خمس عشرة سنة، انتهى بخروج القوات السورية منه، ثمّ انفجار سوريا من داخل.

لا يزال لبنان يعاني إلى اليوم من نتائج محاولة اغتيال مروان حمادة التي من نتائجها الأولى، بعد مرور خمسة عشر عاما عليها، بلوغ مرحلة صارت فيها إيران الطرف المسيطر على لبنان. لم يعد في لبنان موقف واحد من القضايا العربية. بدا ذلك بوضوح بعد الاعتداء الإيراني الأخير على المملكة العربية السعودية. إلى جانب ذلك، لم يعد هناك من يريد قول الكلام الحقيقي عن التدهور الذي حصل في لبنان، على مراحل، في غضون السنوات الأخيرة، وهو تدهور على كلّ المستويات وصولا إلى فقدان البلد القدرة على إيجاد أي حل للمشاكل المعيشية للمواطن، بدءا برفع النفايات وانتهاء بالكهرباء... وصولا إلى تحوّل "حزب الله" إلى الطرف الذي يختار من هو رئيس جمهورية لبنان.

قاوم لبنان ولا يزال يقاوم، لكنّ كلّ ما يمكن قوله بعد كلّ هذه السنوات على محاولة اغتيال مروان حمادة أن البلد بدأ يفقد المقومات التي تسمح له بمتابعة المقاومة. يحصل ذلك في ظلّ ظروف استثنائية تمرّ فيها المنطقة، وفي ظلّ انهيار سوريا التي لم يدرك النظام فيها المعنى العميق لخروجه من لبنان كي تملأ إيران الفراغ الأمني والسياسي الذي خلفه، وهو فراغ ارتدّ عليها أكثر بكثير من ارتداده على لبنان... بل أضعاف ذلك.

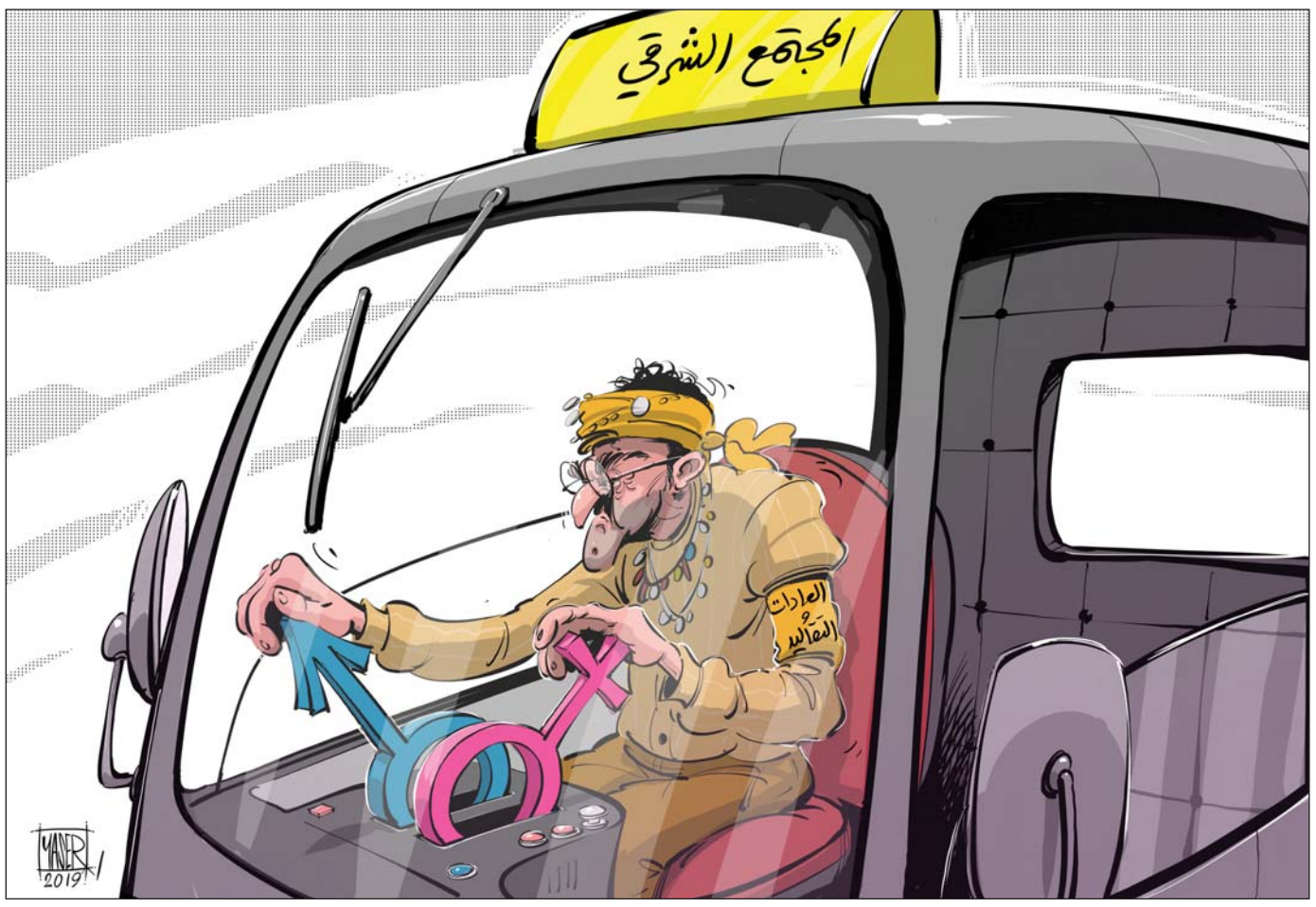

مسؤولية مؤتمر ألمانيا لتسوية الأزمة الليبية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

حملت ألمانيا على عاتقها مسؤولية تنظيم مؤتمر دولي يحضره رؤساء الدول المعنية بالأزمة الليبية، لوضع خطوط عريضة وعناوين رئيسية للتسوية السياسية المنتظرة. وتجتهد برلين كثيرا لتجنب أخطاء مبادرات ومؤتمرات ولقاءات سابقة. وتدرك أنها فرصة إذا تمكنت من اقتناصها والعبور بهذه الأزمة إلى بر الأمان، يمكنها تعزيز دورها في منطقة الشرق الأوسط.

دخلت وزارة الخارجية الألمانية في حوارات عبر سفرائها في دول عدة الفترة الماضية، أو من خلال استقبال وفود في برلين، كي تضمن نسبة جيدة من النجاح لمؤتمر ينتظره كثيرون، وتهيئ الأجواء اللازمة لتنفيذ مخرجاته بسلاسة، وسط حالة واسعة من التجاذبات السياسية وحرب عسكرية لتكسير العظام.

مع أن برلين وجه مقبول من جانب البعض وقدمت مبادرتها بدعم قوى إقليمية ودولية، غير أنها لن تكون بعيدة عن مناورات وألاعيب تأتيها من جبهات متعددة، لا تريد لها أن تصل إلى نتائج حقيقية على الأرض، وتعمل على دفعها نحو مواجهة مصير مجهول واجهته كل من فرنسا وإيطاليا العام الماضي، وانحدرت بعدهما الأزمة، وقبعت في خندق الحل العسكري الذي أخفق في تغيير قواعد اللعبة تماما، وركنت أطرافها إلى أساليب الكر والفر، ما أطال عمر الصراع وجعله مفتوحا على كل الاحتمالات، ومعظمها قاتمة على الليبيين وجيرانهم.

تزداد المشاغبات السياسية حول ألمانيا كلما اقترب موعد المؤتمر الدولي المقرر انعقاده في نهاية أكتوبر أو بداية نوفمبر المقبلين، إذا مضت الأمور في سياق إيجابي من دون مفاجآت في اللحظات الأخيرة، لأن الغموض الذي تتبناه ألمانيا تحول إلى عنصر مزعج للبعض، والأجندة المطروحة والآليات المستخدمة لصياغة بنود المؤتمر وطرق تطبيقها لا تزال مجهولة، وغياب أطراف عن الطاولة ترى أنها رئيسية في حل وعقد الأزمة أصبح مقلقا، خوفا من عدم درايتها بموقعها لاحقا، علاوة على شعور قوى مؤثرة أنها قد تكون مستهدفة.

اعتادت قوى سياسية وعسكرية نافذة أن تكون ممثلة في أي مؤتمر يُعقد حول ليبيا على حساب أطياف أخرى أشد حضورا في المشاهد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية غير المرئية. وهؤلاء ستنظر لهم قمة ألمانيا بعين الاعتبار، للخروج من مثلث: المؤسسة العسكرية بقيادة المشير خليفة حفتر، والمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، والبرلمان برئاسة عقيلة صالح.

ربما يكون البرلمان، كجسم منتخب ويحظى بشرعية دستورية، الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه سياسيا الفترة المقبلة. وبدأ يتحرك لاستئناف نشاطه بالتوازي مع رياح قمة ألمانيا، قبل أن يقطع عليه البعض الطريق، لأن هناك جهات تفكر في اختلاق كيان جديد كأمر واقع، بعد أن أُشعلت النيران السياسية في كيانات، مثل المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق ومجلس الدولة، ولا يدري أعضاؤها إلى أين المفر.

لدى ألمانيا أمنيات كبيرة لتسوية الأزمة سياسيا. لكن الأمنيات وحدها لا تصنع سلاما مستقرا في صراع عادي، فما بالك إذا كان الصراع ساخنا مثلما الحال في ليبيا، التي تكالبت عليها الضباع لتعزيز الفوضى والإرهاب، وتصفية الحسابات، وإشاعة مفاهيم جديدة في طرق إدارة الحرب بالوكالة، وتوظيف المتطرفين، وجلب مرتزقة من أنحاء مختلفة في العالم.

تركت قوى دولية الأزمة تتدحرج سريعا إلى مستنقع تتقاتل فيه جماعات جاءت من دول في الشرق والغرب، والشمال والجنوب. نعم لم تمنع أي طرف من تقديم مقاربة سياسية للحل، لكنها أيضا لم تتحرك جديا لدعم التسوية ومنع الحرب، وأغلقت أعينها عن عمليات تهريب الأسلحة من دول معلومة إلى دوائر معلومة تستعين بكتائب وعصابات لتحقيق أهدافها السياسية، ولم تتحرك عمليا لنزع سلاح الميليشيات.

تحتاج قمة ألمانيا المنتظرة تشريحا دقيقا للأزمة ومعرفة خباياها، بعيدا عن المسلمات التي تقدمها بعض القوى حول التصنيفات التقليدية في الصراع، ومحاولة فرض تيارات بعينها على كل جلسة مفاوضات مركزية وهامشية، وضرورة التفكير في المفاتيح التي تساعد على توفير الهدوء بغرض الوصول إلى حلول جذرية، تتجاوز حدود اللقطة التلفزيونية التي يحرص عليها كثيرون، ما أفرغ مبادرات عديدة من مضامينها قبل أن تبدأ.

هذه واحدة من العقبات التي عرقلت الحل، حيث انحصر هدفها تقريبا في الإيحاء بأن ثمة عمليات سياسية جارية في ليبيا بالتوازي مع المعارك العسكرية، وهو ما أثر سلبا على تقديم وجبة دسمة لأفكار تلتقي عندها القوى المحلية الحية التي تبحث عن نهاية سعيدة لدوامة جذبتهم إليها الحرب وأجبرتهم على تقبل دخول جهات متباينة.

تلقت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل دفعات سياسية مشجعة الفترة الماضية، حضتها على زيادة وتيرة التحركات الحمائية لتخطي المطبات التي تضعها فرنسا وإيطاليا وتركيا وقطر، ولم تصطدم مباشرة بأي منها، بل سعت إلى الحوار معها لطمأنتها، لأنها تبحث عن حلول واقعية لأزمة يمكن أن يطال رذاذها الجميع، بدرجات متفاوتة، وتعلم أن ممارسات الدول الأربع أدت إلى تضخم غول المتطرفين والإرهاب في ليبيا.

قمة ألمانيا المنتظرة تحتاج تشريحا دقيقا للأزمة ومعرفة خباياها، بعيدا عن المسلمات التي تقدمها بعض القوى حول التصنيفات التقليدية في الصراع، ومحاولة فرض تيارات بعينها على كل جلسة مفاوضات مركزية وهامشية

هنا مربط الفرس، كما يقولون، أي التوافق حول الأدوات الدولية المطلوبة لنزع فتيل جماعات العنف، بكل أشكالها وانتماءاتها. وبدون مقاربة واضحة ومحددة لن يكون مؤتمر ألمانيا مفيدا، وسيلحق بسابقيه سريعا. والسؤال– المعضلة أمام برلين، كيف تقنع هذه الدول بالانخراط في مشروع يقوّض الإرهاب في ليبيا؟

تحدد طريقة الإجابة والمعاني التي تحملها الكثير من معالم الطريق الذي سوف تسير فيه الأزمة في مرحلة ما بعد محطة ألمانيا. فكل التفاصيل التي يمكن مناقشتها ترتهن نتيجتها بفك لغز استمرار عمل الميليشيات تحت سمع بعثة الأمم المتحدة وبصرها، وعدم الاعتداد بنداءات صدرت من أطراف مختلفة حول تحالفات عقدت بينها وقوى سياسية موجودة في السلطة. وإذا نجحت برلين في وضع يدها على صيغة سحرية في الجلسات التحضيرية الراهنة، يمكنها أن تمد قدميها وتنتظر ثمارا ناضجة لرؤيتها.

أعلم أن المسألة في غاية الصعوبة، ويحتاج حلها إلى تلاحم أفكار قوى محلية وإقليمية ودولية فضلت العمل بطريقة منفردة، وارتاح أو تأقلم بعضها مع الأزمة، وتم توظيفها ولي أعناق مساراتها كثيرا. بالتالي لن تتغير طريقة التعامل ما لم تكن هناك رغبة حقيقية وعزيمة جبارة وإرادة قادرة على وضع تصورات سياسية يقبلها أو حتى يرضخ لها الجميع.

يقع الدور المهم على عاتق جبهات لها علاقة مباشرة بالأزمة، ولها أذرع في الداخل تحركها وأدوات ضغط تمكنها من العمل بمرونة. الأمر الذي تدركه ألمانيا التي لا يتخطى تأثيرها في الأزمة الليبية حتى الآن حدود علاقاتها الطيبة مع بعض الأطراف، لأنها لم تتدخل في تفاصيلها منذ البداية، باعتبارها بعيدة عن انشغالاتها المركزية، لكنها عندما أخذت تداعياتها تفرز قنابل موقوتة من المهاجرين والمتطرفين والإرهابيين بدأت تظهر اهتماما نوعيا بها، قبل أن يتراكم هؤلاء في أنحاء ليبيا، بما يضاعف من صعوبة التعاطي معهم في المستقبل.

لكن الخشية أن تقود المرونة الزائدة والتباديل والتوافيق التي تقوم بها ألمانيا حاليا إلى دخول مؤتمرها في تفاصيل تجعل انعقاده ينخفض من مستوى القمة إلى ما هو أدنى، ويخرج بنتائج غير حاسمة تضعه في كفة واحدة مع فرنسا وإيطاليا، ويستمر دوران الأزمة الليبية حتى إشعار دولي آخر، تتوافر له بيئة مناسبة لتسوية سياسية عادلة.